

ان لا يكون عليه حائل و خاسها دخول الوقت له ايم الحديث وسياتي  
تفصيل كل في محله ويجوز شارحا عند مشروط الوضوء والغسل تسوية  
نقال الاسلام والتميم وسدس الكسائر في حديثه والنقاع الحوض  
والنفاذ وعن ما يمنع وصول الماء الى البشرة والعلم بوضوئها وان لا يعقد  
فروضات فر وضوئها في الظهور ودخول الوقت لدايم الحديث  
كأن في حد الاسلام والتميم وعدم الصارف وعدم التعليق وعدم  
المنافي والعلم بالكيه مشروط لذلك تسامح وفي الحقيقة هي مشروط  
للنية التي هي ركيب للوضوء والملاحظة كون النية ركيبا للوضوء عدة  
مشروطها مشروطا له والنقاع نحو الحوض ولا يختص بشرطية الوضوء  
بأنه مشروط لكل عبادة تنفيقر للطهارة يقع من مشروطها ازالة القاذورات  
الغيبية اما الحكيمه فيمكن الحديث غسله واحده وتحقق الغتض  
ان بان المجال والافطهر لا حياط بان تيقن الطهر وشك في الحديث  
فقوض ما يجوزنا قضى صحيح ان لم يبين حدثه والاولى ان يقض  
وضوءه حدثه وشروطا وانما منع وضوءه من شك في طهر بعدات  
تقت حدثه لان الاصل بقا الحديث وعدم الصارف ويجوز عنه  
بدوام النية حكما ولو قطعها اثنا الوضوء احتاج الى نية جديدة  
لبقية وان لا يطلق النية بلو حلقها ولو بان شاء الله لم يصح ما لم يتيقن  
بقيتها التبرك **قوله** خلافا للجمع حيث قالوا بالتسامح بالتميم ولم على  
الوضوء المتسول **قوله** في الاقوال هو اسم كتاب للشيخ عبد الرحمن  
الاردبيلي **قوله** و خاسها اي خاسس مشروط الوضوء **قوله** لدايم الحديث  
المراد دايمة من لم يخل عنه زمنا من وقت الصلاة بسع كل الصلاة  
وطهرها ما كسرا ما من يتخلو عن الحديث زمنا من وقتها بسعها  
وطهرها فليس **قوله** دخول وقت المباد من دخول الوقت ما  
يعم دخول دخول الوقت الزماني كوقت الظهر والضحى وما  
يعم وجود شئ اخر كظهور الميت بالنسبة لصلاة الجنازة ومعرفة  
تمتة الصلاة **قوله** كسلس اي تمذي ووهي او بول او مذي  
قوله اي الدايمة الحديث اي لصحة نحو وضوئها **قوله** ايضا كما المشروط

العلم  
الغضوء

له ظن

له ظن ودخول الوقت او علمه بالاولى نحو الوضوء وبين افعال  
وبينه وبين الصلاة **قوله** فلا يتوضأ كما لم يمتيم الجوان دوام الحديث  
اضغن نحو الوضوء ولذا المحقة بالتميم نكل منها طهاره وضوءه ولا  
تضوءه قبل الوقت وانما جاز اوله ليحذف فضيلته ومبادرة بشرارة  
الذمة ولا يصح ايضا النقل للتداب قبله ولو احتج الا ان جدد النية  
بعده قبل المسح كما ياتي امانية فيصح له ولو قبل بعض مشروط  
كخطية الجمعه الجرحم لغير لحظه لما ياتي انه لا بد له اي سوا كان ما منع  
الحديث اولا من يتيمين مطلقا وكسرت كما افاده قول الروضة اولها  
قبل وقتها وصرح به الاستوى وغيره ولا ينافيه زيادة المنهاج واصله  
فعله لان الوقت قبل فعل هذه الشرط يسمى وقت الفعل وانما يصح  
التميم كما ياتي قبل زوال النجاسة الغير يعق عنها عن البرز التطنخ  
بها صح كون التيميم طهاره ضعيفة لا يكون زوالها مشروطا للصلاه  
والا لما صح التيميم قبل زوالها عن الثوب والمكان والوقت شامل  
لوقت الجواز ووقت العذر في جرح ولو اراد الجمع تاخير ايم التيميم  
للطهر ونيتها نظرا لاصالتها لا للعصر لانه ليس وقتها ولا  
لمتوعمها لانه ان غير تابعه للظهر **قوله** قبل وقت فعله قد علم  
مما قلنا في القول السابق انه لا يعترض على من غير يقبل وقتها كما  
واصلها والمنهج والاعلى من غير يقبل وقت فعله كما المنهاج وشارحا  
اذ الوقت قبل فعل نحو الخطيم والستوي يسمى وقت فعل فلما اعترض  
على من اطلق **قوله** جعل الغسل لو ابد له بالطهر لكان اولى بشغل  
من يتيمم به لا عن غسله اما بعد او بعد بدله فيصح لكن كرهه قبل  
المستوى ولو كان الميت فاقد الطهورين حسا او بشرا علم يصل عليه  
كما في جرحه وحيثما قرأ بالايكف تيمم الميت ويتيمم الحي قدمه الميت  
شغل للمفاقد الطهورين قال محي ويوجب بوجوب فقد بها على الدنيا  
وان لم يمت به ففعلت وناجوية الميت كونه الوقت في غيرها لكن  
الذي نقله الزركشي عن قضيت كلام الفقهاء انه فاقد الطهورين  
لا يصليها **قوله** او نقل موثقا كان او غيره وسياتي وقت صلاة

وخطيمه على الوضوء والاولى  
وخطيمه على الوضوء والاولى  
وخطيمه على الوضوء والاولى